RAND CORPORATION
NEWS
OBJECTIVE ANALYSIS.
EFFECTIVE SOLUTIONS.
RAND Santa Monica • Washington • Pittsburgh • Leiden • Berlin • Cambridge • New York • Doha

OFFICE OF
EXTERNAL
COMMUNICATIONS
703-413-1100 x5117
and 310-451-6913

oec@rand.org
www.rand.org

النشر محظور حتى:
9.30 صباحاً بتوقيت شرق الولايات المتحدة (13:30 بتوقيت غرينتش)
الأربعاء 27 نيسان 2005

دراستان لمؤسسة راند تقدمان توصيات لدولة فلسطينية ناجحة

أصدرت مؤسسة راند اليوم أكثر التوصيات شمولية للآن لنجاح دولة فلسطينية مستقلة. والمقترحات بما فيها إنشاء خط للسكك الحديدية وطريق عام وبنية تحتية تربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتفتح الباب أمام تنمية جديدة جذرية في فلسطين، تعطي الفلسطينيين فرصاً جديدة للحصول على الوظائف والغذاء والماء والتعليم والرعاية الصحية والإسكان والخدمات العامة.

يمكن المباشرة الآن بالعديد من الإجراءات التي تقترحها مؤسسة راند للبدء بتحسين معيشة الفلسطينيين ولوضع الأسس لاستدامة التنمية على المدى الطويل في دولة مستقبلية توفر حاكمية جيدة، وتصبح معتمدة على نفسها من الناحية الاقتصادية، وتحسن الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين.

ويقدم تقرير تم وضعه تحت إشراف البرنامج الصحي في مؤسسة راند بعنوان "بناء دولة فلسطينية ناجحة" [Building a Successful Palestinian State] وصفاً بالعديد من المقترحات، بينما يقترح تقرير آخر مرافق له وضعه "مركز مؤسسة راند للسياسة العامة في الشرق الأوسط" [RAND Center for Middle East Public Policy] بعنوان "القوس: بنية منهجية لدولة فلسطينية" [The Arc: A Formal Structure for a Palestinian State] ممراً جديداً من شمال الضفة الغربية إلى قطاع غزة سيساعد في تحقيق الأهداف المحددة في التقرير الأول، ولتمكين الفلسطينيين من بناء مستقبل أكثر إزدهاراً ومن التغلب على النمو السريع في عدد السكان.

إن الممر المسمى أيضاً بالقوس سيدعم خطاً سريعاً للسكك الحديدية بين المدن يبلغ طوله 365 كيلومتراً (140 ميل)، وطريقاً عاماً، وقناة لجر الماء، وشبكة للطاقة، وخطاً من أسلاك الألياف البصرية للربط بين أكبر البلدات والمدن الفلسطينية. وهذا سيمثل حافزاً لإنشاء المساكن واحداث الوظائف وتنمية الأعمال التجارية. ومن المقدر أن يولد بناء القوس من 100.000 إلى 160.000 وظيفة للفلسطينيين على مدى خمس سنوات، علاوةً على الآلاف من الوظائف الإضافية في المؤسسات التجارية الجديدة التي تبنى على طول الممر. كما سيعزز إعادة إحياء مراكز المدن التاريخية، ويحمي الغابات والمحميات الطبيعية والأراضي الزراعية.

ووفقاً للتقرير الأول، "إن إنشاء دولة فلسطين لا يضمن نجاحها". "لكن بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين والكثيرين حول العالم، من المهم جداً أن تنجح الدولة." كما يفيد التقرير بأن دولة فلسطينية فاشلة أو دولة ضعيفة إلى حد أنها تتطلب الدعم والضبط من دول أخرى، ستعرض الأمن الدولي للخطر."

لا يناقش التقريران كيف يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون التوصل إلى تسوية من أجل إنشاء دولة فلسطينية، بل يركزان على ما قد يحدث لو تم إنشاء مثل هذه الدولة، فيوصيان بالإجراءات التي يستطيع الفلسطينيون والإسرائيليون والمجتمع الدولي إتخاذها لزيادة فرص نجاح دولة جديدة. وسيبحث تقرير سيصدر قريباً عن مؤسسة راند في القضايا الأمنية والمشاركة العسكرية متعددة الجنسيات.

بدلاً من أن يكون هذان التقريران مجرد مخطط يجب إتباعه بالتفصيل، فإنهما مصممان لتوفير آراء يمكن للفلسطينيين وغيرهم من الأطراف المعنية دراستها وتطويرها لتتماشى بشكل أفضل مع احتياجات الشعب الفلسطيني. وهما مصممان أيضاً لمساعدة دولة فلسطينية جديدة على تجنب بعض المشاكل التي تواجهها مبادرات بناء الدول في العراق وغيره من البلدان.

لقد أفاد رئيس مؤسسة راند ورئيسها التنفيذي السيد جيمس ا. تومسون قائلاً: "تعرض هاتان الدراستان الخطوات العملية التي قد تساعد على تحقيق هدف إنشاء دولة فلسطينية تعيش بسلام وازدهار إلى جانب إسرائيل". كما قال مايكل ريتش، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة راند: "نأمل أن البحث الدقيق والموضوعي الذي أجرته مؤسسة راند طوال سنتين سيرشد إلى مستقبل أفضل لشعوب المنطقة."

وتنفيذ التوصيات في التقريرين يحتاج إلى نحو 33 بليون دولار أميركي من الاستثمار خلال السنوات العشرة الأولى من إنشاء دولة جديدة. وهذا يمثل معدلاً سنوياً قدره نحو 760 دولاراً أميركياً للفرد، وهو مستوى مساوٍ لجهود بذلت في الآونة الأخيرة لبناء الدول. ومن المقدر أن يحتاج بناء البنية التحتية الأساسية للسكك الحديدية والطرق في القوس إلى 6 بلايين دولار أميركي. ويجب أن تأتي بلايين الدولارات من المعونات والاستثمارات الدولية، بالإضافة إلى إنفاق الفلسطينيين واستثمارهم الخاص. كما ستتطلب التدابير الأمنية في فلسطين التزامات مالية دولية.

وتفيد الدراستان بأن فرص نجاح دولة فلسطينية سوف تزداد بارتفاع مستوى تواصل الأراضي الفلسطينية (باستثناء إنفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية)؛ والانفتاح النسبي للحدود مما يتيح تنقل الأشخاص والسلع بين فلسطين والدول المجاورة لها، خصوصاً إسرائيل؛ والأمن داخل فلسطين ولجيرانها. إليكم أبرز النقاط:

الحاكمية: إن أحد الشروط المسبقة للحاكمية الجيدة هو أن يقر الفلسطينيون بشرعية قادتهم وبفعاليتهم. وهذا سيتعمد على بنود تسوية السلام النهائية، بما في ذلك مساحة الأراضي وتواصلها، ووضع القدس، وحرية اللاجئين في إعادة الاستيطان في الدولة الجديدة، بالإضافة إلى ممارسات الحكومة الفلسطينية. وسيكون من الأسهل تحقيق الحاكمية الجيدة لو كانت حدود فلسطين مفتوحة، واقتصادها مزدهراً، واستيعابها للاجئين ممكناً، وأمنها مضموناً، وسنواتها الأولى مدعومة بمساعدة دولية طائلة. ويجب استثمار هذه المساعدة لضمان النمو الاقتصادى على المدى الطويل. وتتطلب الحاكمية الجيدة وشرعيتها أن تكافح فلسطين الفساد والممارسات التعسفية، وأن تعزز سيادة القانون وتمنح الصلاحيات للقضاء، وأن تعطي البرلمان المزيد من السلطة، وأن تشجع على نظام الاستحقاق في الخدمة المدنية، وأن تنوط بالسلطة للمسؤولين المدنيين. فكلما زاد المجتمع الدولي والفلسطينيون اصرارهم على الحاكمية الجيدة، كلما زاد احتمال ممارسة الحاكمية الجيدة.

الأمن الداخلي: يفيد التقرير الأول بأنه "لا يمكن تصور نجاح دولة فلسطينية مستقلة في غياب السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء... فالدولة الفلسطينية المستقلة يجب أن تكون آمنة داخل حدودها، وأن توفر السلامة الاعتيادية لسكانها، وأن تخلو من أعمال التخريب أو الاستغلال الأجنبي، وألا تشكل أي خطر على إسرائيل." وستكون أكثر مسألة إلحاحاً للأمن الداخلي إخماد نشاط المنظمات المناضلة التي تخل باستقرار الدولة

الفلسطينية الجديدة وتهدد إسرائيل. ويجب وضع السلامة العامة والتنفيذ الاعتيادي للقوانين وتطبيق العدالة، في الطريق السليم بأسرع وقت ممكن. وكحد أدنى، سيتطلب ذلك موارد مالية لإعادة بناء دور العدل والشرطة، وشراء المصادر القانونية وأجهزة الكمبيوتر، والحصول على التدريب، وشراء الأجهزة التي تحتاج إليها الشرطة. وستحتاج أجهزة الأمن الداخلي إلى إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى المراقبة والتدريب والدعم التحليلي.

القوس: من المتوقع أن ينمو عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من نحو 3.6 ملايين إلى نحو 6.6 ملايين نسمة بحلول عام 2020 بسبب النمو الطبيعي للسكان والهجرة. وسيربط القوس البلدات والمدن الرئيسية الفلسطينية، بما فيها نابلس ورام الله والقدس والخليل ومدينة غزة، مما يجعل من الممكن السفر من جنوب غزة حتى شمال الضفة الغربية خلال أقل من 90 دقيقة. وستكوّن كل محطة قطار على بعد بعض الكيلومترات من المراكز المدينية التاريخية القائمة مركزاً رئيسياً للتنمية الجديدة وسترتبط بالمركز المديني التاريخي عبر جادة جديدة ووسيلة متقدمة من النقل السريع بالباص. وعلى طول كل جادة، سيتم تطوير أحياء تجارية وسكنية جديدة، معظمها عن طريق استثمار القطاع الخاص، لاستيعاب نمو السكان. وستكون المساكن والوظائف على مسافة يمكن قطعها سيراً على الأقدام للوصول إلى وسائل النقل. وسيضم التصميم الجديد للمباني أنظمة قابلة للدوام تستخدم الطاقة الشمسية والمياه المكررة. وستحرك التنمية على طول كل جادة النشاط الاقتصادي في المراكز التاريخية للمدن الفلسطينية، وستضمن حمايتها وتمنحها حياة جديدة، وذلك في إطار استراتيجية أساسية لإنشاء قطاع السياحة المطلوب بإلحاح. وبالإضافة إلى إنشاء سلم من المدن الخطية بموازاة سلسلة الجبال التي تحد الضفة الغربية، سيحافظ القوس على المساحات المفتوحة للزراعة والغابات والمنتزهات العامة والمحميات الطبيعية. ويوفر متنزه وطني على طول القوس المساحات المطلوبة للنشاطات الترفيهية ضمن كل مدينة، وممراً للنزهة الطويلة وركوب الدراجة بين المناطق البلدية. وسيوفر طريق متوازٍ وبرسوم للمرور ممراً للشاحنات وغيرها من الآليات للأشخاص والشحن، مما يربط البلد ببواباتها الاقتصادية في مطار ومرفأ في غزة.

التنمية الاقتصادية: سيتطلب نجاح التنمية الاقتصادية في فلسطين الأمن الكافي، والحاكمية الجيدة، والأراضي المتواصلة، وفرص الوصول المستقرة إلى موارد الطاقة والماء، وبنية تحتية للنقل تلبي احتياجات الفلسطينيين. ووفقاً لتقرير "بناء دولة فلسطينية ناجحة"، "في دولة لا تكون أراضيها متواصلة، يتأثر النمو الاقتصادي تأثيراً سلبياً ويزيد الفقر الناتج عن ذلك من حدة الاستياء السياسي ويخلق وضعاً يكون فيه من الصعب جداً ولا بل من المستحيل الحفاظ على الأمن". وستعتمد التنمية الاقتصادية على الرأسمال البشري، بالإضافة إلى تعزيز أنظمة التعليم الإبتدائي والثانوي والمهني. وتشمل العوامل الهامة الأخرى فرص وصول الفلسطينيين إلى أسواق العمل الإسرائيلية وتحرك الأشخاص والمنتجات بحرية كبيرة عبر حدود فلسطين، بما فيها الحدود مع إسرائيل. وسيتم تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال التحسينات والاستثمارات في البنية التحتية للنقل والماء والطاقة والاتصالات في فلسطين. وفي ذات الأهمية أيضاً أن تتبنى الحكومة خطوات نقدية ومالية ملائمة وسياسات الانفتاح التجاري.

الموارد المائية: ستحتاج دولة فلسطينية ناجحة إلى موارد كافية من الماء النظيف للاستهلاك المحلي، والتنمية التجارية والصناعية، والزراعة، إلا أن الفلسطينيين اليوم يحصلون على نصف أدنى كمية الماء التي تحددها منظمة الصحة العالمية للفرد. وسيتطلب التغلب على النقص الحاد والمتدهور في الماء مجموعة من الخطوات لزيادة العرض وتقييد الطلب. وإحدى وسائل تزويد الفلسطينيين بالماء الكافي لتلبية معايير منظمة الصحة العالمية هي أن تعيد إسرائيل وفلسطين التفاوض بتوزيع الموارد المائية القائمة. ويجب وضع حد لعملية استخراج الماء من المكامن المائية إلى حد يتخطى ما يمكن ضمان استمراريته لتجنب الوقوع في أسوأ حالات النقص. ويجب زيادة فعالية الاستعمال وإعادة استخدام الماء وإدارة عملية الري للتعامل مع جزء من النقص في الماء. ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لتمويل بناء معامل تحلية المياه والتحسينات في البنية التحتية.

الصحة: تتميز فلسطين بسكان معافين نسبياً، وبالعديد من أصحاب مهن الرعاية الطبية ذوي المؤهلات العالية، وبالخطط القومية لتطوير النظام الصحي، وبقاعدة قوية من المؤسسات الحكومية ومؤسسات الرعاية الصحية، إلا أنها تعاني من ضعف التنسيق في نظام الرعاية الصحية، وكثرة بين أعضاء النظام الصحي ما زالت دون مستوى المؤهلات المطلوبة. ويجب أن تتحسن عملية التخطيط والتكامل للنظام الصحي والسياسة الصحية. وتدعو الحاجة أيضاً إلى توسيع الرعاية الصحية العامة والأولية بما فيها برنامج للتحصين، والتغذية، والوقاية من الأمراض المزمنة وغير المعدية وعلاجها، وعلاج الحالات التنموية والنفسية الاجتماعية.

التعليم: يجب أن تقدم المدارس مستوى جيد من التعليم للبنات والبنين. ويجب أن يكون النظام التربوي منفتحاً على الإصلاح، وأن يلحق المزيد من الطلاب في المدارس الثانوية، وأن يوسع برامج الطفولة المبكرة، وأن يوفر التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، وأن يشدد على تنمية مهارات التربية المدنية والمسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب. ويجب إعادة تصميم التعليم المهني، وتوسيعه وتحديثه لينتج عمالاً ذوي مهارات مطلوبة. ويجب أن تخفض الجامعات التركيز المفرط على العلوم الانسانية والاجتماعية، وأن توسع برامجها العلمية والهندسية. وهذا سيتطلب زيادة التمويل ورفع معايير الجودة وتحسين رواتب المعلمين وإنشاء مرافق جديدة ومرممة.

المؤلفان الرئيسيان لدراسة "بناء دولة فلسطينية ناجحة" هما سيتفان ن. سايمون وك. روس أنثوني. والآخرون الذين شاركوا في الدراسة يشملون غلان ي. روبنسون، جيرولد د. غرين، كينيث ج. شاين، مايكل شونبوم، جاك رايلي، دجاستن أدمز، مارك بيرنستين، كيث كرين، عادل ق. عفيفي، ريتشل كريستينا، تشارلز غولدمان. كما أن دوغ سويسمان هو المؤلف الرئيسي لدراسة "القوس: بنية منهجية لدولة فلسطينية" والمؤلفون الآخرون هم سايمون وروبنسون وأنثوني وشونبوم.

تمت دراسة "بناء دولة فلسطينية ناجحة" بمبادرة وهبة مالية من السيد ديفيد والسيدة كارول ريتشاردز، بينما تمت دراسة "القوس: بنية منهجية لدولة فلسطينية" بمبادرة وهبة من السيد غيلفورد والسيدة ديان غليزر. كما ان مؤسسة راند قامت بتمويل هاتين الدراستين مباشرة من التبرعات الخيرية والدخل المتوفر من بحوث يمولها عملاء المؤسسة.

البرنامج الصحي لمؤسسة راند [RAND Health] هو أكبر برنامج مستقل للبحوث في السياسات الصحية يتميز في الولايات المتحدة بمجموعة واسعة من البحوث التي تركز على جودة الرعاية الصحية وتكاليفها وتوزيعها، بالإضافة إلى مواضيع أخرى. أما "مركز مؤسسة راند للسياسة العامة في الشرق الأوسط [RAND Center for Middle East Public Policy]، فيوفر تحاليل موضوعية لتشجيع التفاهم المشترك، والإصلاح السياسي والاجتماعي، والسلام والرفاهة في الشرق الأوسط.

يمكن طلب نسخ من "بناء دولة فلسطينية ناجحة" [Building a Successful Palestinian State]، (ISBN: 0-8330-3532-0)، و"القوس بنية منهجية لدولة فلسطينية" [The Arc: Formal Structure for a Palestinian State]، (ISBN: 0-8330-3770-6)، وخلاصة للتقريرين بعنوان "مساعدة دولة فلسطينية على النجاح: النتائج الرئيسية" [Helping a Palestinian State Succeed: Key Findings] (ISBN: 0-8330-3771-4) من خدمات مؤسسة راند للتوزيع (order@rand.org) أو على الرقم المجاني في الولايات المتحدة (1-877-584-8642).

##

مؤسسة راند هي هيئة بحوث لا تسعى إلى الربح تقدم تحاليل موضوعية وحلولاً فعالة تتناول التحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص حول العالم.
للحصول على البلاغات التي ترسلها مؤسسة راند بالبريد الالكتروني، يرجى التسجيل على ***http://www.rand.org/publications/email.html***